

Distr.: General
20 December 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة
اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة
ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي
الدورة السابعة

جنيف، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة
اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة
ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي،
عن دورته السابعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2024



الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

عُقدت الدورة السابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً للتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 بقصر الأمم في جنيف.

أولاً- موجز الرئاسة

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

1- افتتحت الدورة رئيسة فرع سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية بشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية بالأونكتاد. وألقى المتحدثون التالية أسماؤهم كلمات افتتاحية: ممثل الجمهورية الدومينيكية، متحدثاً باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل بنغلاديش، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل كمبوديا، باسم مجموعة الـ 77 والصين⁽¹⁾؛ وممثل جامايكا، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية؛ وممثل الأرجنتين.

2- وأعرب ممثلو بعض المجموعات الإقليمية عن قلقهم لأن الحيز المتاح في مجال السياسة العامة واللازم للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التنوع الاقتصادي ومعالجة أوجه عدم المساواة النظمية يتعرض لضغوط متزايدة بسبب القيود الخارجية والآثار المضاعفة للأزمات؛ وأشاروا إلى أن انتشار اتفاقات التجارة والاستثمار، التي غالباً ما يتم التفاوض بشأنها في ظل شروط غير متماثلة، قد أدى إلى تآكل الحيز المتاح في مجال السياسة العامة بشكل منهجي، وأنه من الضروري في هذا السياق إجراء إصلاحات في هيكل الحوكمة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك وضع ترتيبات قابلة للتطبيق تضيء قدرأ أكبر من المرونة على القواعد المتعددة الأطراف وآليات تخفيف عبء الديون والتمويل، فضلاً عن نقل التكنولوجيا؛ وسلطوا الضوء على ضرورة وضع سياسات لتعزيز كفاءة استخدام الموارد واعتماد الطاقة المتجددة، الأمر الذي يتطلب بدوره جهداً عالمياً منسقاً للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري والحد من انبعاثات الكربون المرتبطة بالتجارة؛ وأكدوا على ضرورة زيادة الاستثمار في مبادرات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في جنوب الكرة الأرضية، وأهمية توخي المرونة في قواعد الملكية الفكرية في هذا الصدد وضرورة تغيير شكل معاهدات الاستثمار وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب؛ وشددوا على دور الخدمات غير القابلة للتداول والقطاعات ذات أثر بيئي منخفض بوصفها محركات رئيسية للنمو، لكنهم حذروا من الاعتماد المفرط على هذه القطاعات على حساب التصنيع والتنمية الصناعية لأنها لا تزال حاسمة في تحقيق التحول الاقتصادي. وشدد ممثلو بضع المجموعات الإقليمية على أهمية معالجة القيود الهيكلية ومواطن الضعف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، ولا سيما من خلال مبادرات محددة في مجالات تعزيز المؤسسات والمساعدة التقنية وتدابير بناء القدرات، بما في ذلك من خلال الأنشطة البرنامجية الجارية التي يضطلع بها الأونكتاد؛ وأشاروا إلى ضرورة أن يعزز الأعضاء دعمهم الإنمائي، بما في ذلك من خلال منح تمويل مخصص للغرض كيما يتمكن الأونكتاد من الاستجابة بشكل سريع لاحتياجات البلدان الأضعف، وضرورة تعزيز التعاون بين الأونكتاد ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لإيجاد حلول شاملة من أجل تحسين القدرة على التكيف وتعزيزها، لا سيما بين الاقتصادات الأضعف. وشدد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على ضرورة إجراء تقييم نقدي لاتفاقات التجارة الدولية التي تقيد الرسوم الجمركية والإعانات وتحد من آليات الدعم الموجه لقطاعات صناعية معينة؛ وأبرز أهمية تعزيز نقل التكنولوجيا الخضراء ضمن استراتيجية رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة.

(1) لم تؤيد الأرجنتين البيان.

باء - تحسين الحيز المتاح في مجال السياسة العامة من أجل استراتيجيات التنمية: القدرات الإنتاجية، وإضافة القيمة، والتنوع الاقتصادي
(البند 3 من جدول الأعمال)

3- قدمت رئيسة فرع سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية، في كلمتها الافتتاحية، لمحة عامة عن المسائل المطروحة للنقاش. وتناولت بالتفصيل توقعات الاقتصاد الكلي على صعيد الاقتصاد العالمي والآثار المترتبة على خيارات السياسة العامة والسيناريوهات المتعلقة بالتنمية؛ وسلطت الضوء على التغييرات الهيكلية السائدة في تدفقات التجارة الدولية ونظمها، فضلاً عن التحولات في العمالة في قطاع التصنيع وظهور أنظمة اقتصادية تركز على الخدمات بشكل متزايد حيث لا تحظى البلدان النامية بنفس فرص التمثيل. وأخيراً، أشارت الرئيسة إلى الاعتماد المتزايد على الأصول غير الملموسة في قيادة سلاسل القيمة العالمية والاستفادة منها، وما يصاحب ذلك من دينامية في الاستثمارات في الأصول غير الملموسة مقارنةً بالأصول الملموسة التقليدية.

4- وعقدت حلقتنا نقاش لمناقشة هذا البند من جدول الأعمال.

1- إدارة الحيز المتاح في مجال السياسات المتعلقة باستراتيجيات الاستثمار

5- خلال الجلسة غير الرسمية الأولى، ناقش الأعضاء في حلقة النقاش مسألة الحيز المتاح في مجال السياسات المتعلقة باستراتيجيات الاستثمار. وضمت حلقة النقاش خبراء من الجهات التالية: معهد التنمية الاقتصادية والمالية، إندونيسيا؛ والمجلس الوطني للتنمية الصناعية، البرازيل؛ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ والبنك المركزي الأوروبي.

6- وعرضت المحاور الأولى بإيجاز استراتيجية الاستثمار في إندونيسيا لدفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام. وأشارت إلى أن مجالات التركيز الرئيسية تشمل الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق، والبنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري، والصناعات التحويلية، مثل صناعة النيكل، التي توسع نطاقها منذ حظر تصدير النيكل الخام في عام 2020. وأضافت أن إنتاج النيكل في إندونيسيا أصبح الآن في طليعة الإنتاج العالمي، على الرغم من المعارضة التي تواجهها في منظمة التجارة العالمية، وأنه يدعم صناعات مثل صناعة بطاريات السيارات الكهربائية والفلوذا المقاوم للصدأ، إلى جانب مساهمته في زيادة القيمة المحلية وخلق فرص العمل والإيرادات الضريبية. وأخيراً، شددت المحاور على أن التحول الصناعي هو عامل رئيسي للحد من الاعتماد على صادرات المواد الخام وتعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود واستدامته، وأشارت إلى ضرورة وضع سياسات مستدامة بيئياً وتطوير أدوات مالية مبتكرة والاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة.

7- وركزت المحاور الثانية على استراتيجيات التصنيع، مسلطة الضوء على تحديات التحول عن التصنيع وتأثيره السلبي على نوعية المعيشة. وشددت على ضرورة وضع سياسة صناعية حديثة، تراعي تقلص دور الدولة في الاقتصاد وصعوبة بناء ميثاق اجتماعي من أجل النهوض بالديمقراطية. وأكدت على ضرورة تدخل الدولة من خلال الأدوات المالية، مثل بنوك التنمية والبنوك الاجتماعية الوطنية، ووضع سياسات قائمة على الابتكار وتحديد أسعار فائدة تنافسية، باعتبارها عوامل رئيسية. وأخيراً، سلطت المحاور الضوء على المشتريات العامة وبناء البنية التحتية وتحسين مناخ الأعمال باعتبارها أدوات أساسية لدعم الصناعات المحلية، فضلاً عن سياسة التجارة الخارجية ودور الشركات المملوكة للدولة.

8- وتحدث المحاور الثالث عن الأهمية المتزايدة للأصول غير الملموسة في الاقتصاد العالمي، مثل البحث والتطوير والبرمجيات والبيانات والعلامات التجارية والخبرة التنظيمية، والتي تعتبر محركات رئيسية

للابتكار والقدرة التنافسية والنمو الاقتصادي رغم أنها لا تتجسد في شكل مادي. وأشار إلى أنه من الصعب قياس هذه الأصول بدقة على الرغم من أهميتها، وهذا يؤدي إلى بخس قيمتها واعتماد سياسات غير كفؤة، وإلى أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية بصدد تحديث أطرها من أجل تتبع هذه الأصول بشكل أفضل، بهدف تحسين جمع البيانات وصنع السياسات. وأخيراً، ذكر المحاور أن تعزيز قياس الأصول غير الملموسة أمر بالغ الأهمية في دفع الإنتاجية وتعزيز الابتكار وضمان النمو الاقتصادي المستدام.

9- وناقش المحاور الرابع التأثير الكبير لتغير المناخ على الحيز المتاح في مجال السياسة العامة، مشدداً على التهديد الذي يشكله على استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي. وذكر أن فرص الاستثمار باتت محدودة بسبب تغير المناخ والتدهور البيئي، لا سيما في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وشدد المحاور على الحاجة الملحة إلى معالجة فجوة الاستثمار في المناخ، وعلى وجوب عمل الحكومات والبنوك المركزية والنظام المالي الدولي بشكل جماعي من أجل تسهيل هذا الانتقال. وأخيراً، سلط الضوء على أهمية تسعير الكربون، وتوسيع نطاق التمويل الأخضر وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، فضلاً عن تخضير الهيكل المالي الدولي، من خلال مبادرات مثل توسيع قاعدة تمويل الصندوق الأخضر للمناخ ومواءمة معايير السندات الخضراء، وهو أمر ضروري لتعبئة الاستثمار الخاص والتخفيف من المخاطر المناخية بشكل فعال.

10- وفي المناقشة التالية، سلط أحد المندوبين الضوء على التحديات المستمرة التي تواجهها البلدان النامية، مثل محدودية الوصول إلى التمويل الميسور التكلفة، والاعتماد على صادرات المواد الخام، والعواقب الوخيمة لتغير المناخ، والفرص المحدودة فيما يتعلق بالتحول الرقمي؛ وذكر أنه في الوقت نفسه، غالباً ما تطرح القواعد الدولية الحالية تحديات إضافية، مثلاً من خلال تقييد الحيز المتاح في مجال السياسات اللازمة لدعم التصنيع المستدام والتنوع الاقتصادي. وسأل مندوب آخر عن الأسباب الكامنة وراء استمرار نمو الاستثمارات غير الملموسة في أوقات الأزمات، مقارنة بالاستثمارات الملموسة. واستقر أحد المندوبين عن بعض التدابير الرئيسية التي يمكن للبلدان المعتمدة على صادرات السلع الأساسية أن تعتمد عليها للحد من المخاطر المتعلقة بتقلب الأسعار وصددمات التصدير. وطرح مندوب آخر سؤالاً عن التأثير المحتمل لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الحيز المتاح في مجال السياسة العامة في بلدان أفريقيا. وأشار أحد المندوبين إلى الخطر المتمثل في إمكانية أن تعطي السياسات الصناعية الأولوية للشركات الكبيرة الوطنية الرائدة في مجالها والتي تتمتع بالفعل بقوة سوقية كبيرة على حساب الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تؤدي دوراً أساسياً في توليد فرص العمل وتحسين نوعية الحياة والتي غالباً ما تُستبعد. وأخيراً، أكد مندوب على إمكانات تجارة الخدمات، مشيراً في هذا الصدد إلى أنه بمقدور الجهات الفاعلة العالمية، مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية، أن تساعد البلدان النامية في تعزيز إمكاناتها.

2- التجارة الدولية: تحسين الحيز المتاح في مجال السياسة العامة من أجل التنمية

11- ركزت الجلسة غير الرسمية الثانية على التجارب الوطنية في تحسين الحيز المتاح في مجال السياسة العامة من أجل التجارة. وضمت حلقة النقاش خبراء من الجهات التالية: معهد فيلين للإصلاحات الاقتصادية، فرنسا؛ ومنظمة التجارة العالمية؛ ومجموعة M Group، الولايات المتحدة الأمريكية؛ وفرع التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية، الأونكتاد.

12- أشارت المحاور الأولى إلى أنه ينبغي على الاتحاد الأوروبي، الذي يستأثر بنسبة 16 في المائة من التجارة العالمية، أن يدمج أهدافاً أوسع نطاقاً في سياسته التجارية، تشمل مجالات مثل حماية المناخ والتنوع البيولوجي وحقوق الإنسان. وأفادت بأن العديد من اللوائح البيئية تؤثر على الإنتاج المحلي وأن

بعضها يؤثر على التجارة. وعلى سبيل المثال، هناك أكثر من 900 مادة محظورة على المستوى المحلي في الاتحاد الأوروبي في حين أن قواعد التجارة الدولية أقل صرامة ويجب تعزيزها. وشدّدت المحاور على أن الاستدامة هدف عالمي رغم أن التدابير قد تكون أحادية الجانب، وأنه يمكن حماية البيئة والمستهلكين وضمان المنافسة الدولية العادلة بفضل معالجة العوامل الخارجية السلبية من خلال السياسات التجارية. وشدّدت أيضاً على أهمية تجنب معاقبة صغار المنتجين في البلدان النامية وإنهاء الدعم للصادرات الزراعية. وذكرت المحاور أن الانبعاثات المرتبطة بالتجارة تمثل 25 في المائة من الانبعاثات العالمية وأن بلدان مجموعة العشرين مسؤولة عن 81 في المائة من الانبعاثات المستوردة. وأشارت في هذا الصدد إلى أن برنامج السياسة العامة لمواصله تحرير التجارة يطرح إشكالات في ظل تسارع وتيرة الاحترار العالمي. وأخيراً، تحدثت عن ضرورة توضيح الأحكام المتعلقة بعدم التمييز في إطار منظمة التجارة العالمية، ليتسنى تطبيق سياسات التجارة المستدامة، كما هو الحال في إطار اتفاقية تغير المناخ والتجارة والاستدامة، والتي تعد أول اتفاقية تجارية تعرّف دعم الوقود الأحفوري وتحظره، وعن ضرورة وضع حد لحماية الاستثمارات في الوقود الأحفوري، كما اقترح خلال الحوارات الجارية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المادة 2 من اتفاق باريس.

13- ودكر المحاور الثاني بالمناقشات السابقة التي دارت بشأن الحيز المتاح في مجال التصنيع. وفيما يتعلق بالاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، سعت البلدان النامية للحصول على أحكام مرنة من أجل التنمية ومواجهة التحديات في أوقات الأزمة، على غرار شروط المحتوى المحلي المنشأ لتعزيز التصنيع والأهداف المتعلقة بالمناخ. وفيما يخص الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ونقل التكنولوجيا، اقترحت مجموعة الـ 90 في منظمة التجارة العالمية مناقشة المادتين 7 و8، لإعادة التوازن بين الملكية الفكرية وأهداف أخرى، ولا سيما تمكين السلطات العامة من جعل الدعم المالي للقطاع الخاص مشروطاً بنقل التكنولوجيا. وبخصوص الاتفاق بشأن الإعانات والتدابير التعويضية، أشار محاور إلى أنه ينبغي أن تضع البلدان النامية في اعتبارها نقص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ سياسة صناعية خضراء لمنافسة الاقتصادات المتقدمة؛ غير أنه، إذا تخلت البلدان المتقدمة عن الإعانات وتركت الإنتاج لقوى السوق، فإن ذلك سيضمن استمرار العمل كالمعتاد وتسريع وتيرة تغير المناخ. وأخيراً، أكد المحاور أن ذلك يتطلب رؤية استراتيجية.

14- وأشار المحاور الثالث إلى أن الزيادة في المعاملات داخل الشركات والرقمنة قد أحدثت اضطرابات في نماذج الأعمال التجارية التقليدية، مما أدى إلى انخفاض نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي، التي انخفضت إلى أقل من 10 في المائة في بعض البلدان النامية. وأضاف أن المسائل الضريبية تحظى بأهمية قصوى فيما يتعلق بالانتقال الطاقوي في سياق تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة؛ وأن تحسين اللوائح الضريبية في قطاع الصناعات الاستخراجية من شأنه أن يعود بالنفع على البلدان النامية، وأنه ينبغي تنظيم الإعانات في القطاعات الخضراء لتجنب المنازعات القانونية المعقدة بشأن التجارة والضرائب. وأخيراً، ذكر أنه يمكن للأونكتاد الاستفادة من البيانات الجمركية والضريبية للمساعدة في تعزيز تعبئة الإيرادات وتسهيل تسوية المنازعات.

15- وعرضت المحاور الرابعة النتائج الواردة في تقرير الاقتصاد الرقمي 2024: تشكيل مستقبل رقمي مستدام بيئياً وشاملاً للجميع. وأكدت أن الرقمنة تعزز الأنماط الحالية للتبادل غير المتكافئ من الناحية البيئية، حيث توفر البلدان النامية معظم الموارد المادية وتتحمل معظم الآثار البيئية والصحية السلبية للنفائات الإلكترونية، بينما لا تحقق سوى فوائد اقتصادية محدودة من الرقمنة. ولما كانت للسلع الرقمية تأثيرات خارجية بيئية في جميع مراحل دورة الحياة (الإنتاج والاستخدام ونهاية العمر)، فمن الضروري التحرك نحو اقتصاد دائري بقدر أكبر والالتزام الرقمي لكبح جماح النمو المتسارع للاستهلاك

الرقمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وأخيراً، أشار المحاور إلى أن مراكز البيانات المتعطشة للمواد والطاقة وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تؤدي إلى تفاقم الضغوط على المياه والمناخ وحدود الكوكب.

16- وخلال المناقشة التالية، شدد أحد المندوبين على ضرورة أن تراعي السياسات التجارية الآثار البيئية والاجتماعية، للحد من عدم المساواة وحماية الكوكب؛ وأشار إلى أنه يمكن للأونكتاد أن يستضيف مناقشات عامة حول حدود التجارة؛ واستفسر إن كانت الضريبة على المعاملات الإلكترونية يؤدي إلى زيادة الإيرادات. وفي هذا الصدد، أشار أحد المحاورين إلى أن محاولات فرض ضرائب على التجارة الإلكترونية من شأنها أن تؤدي إلى ردة فعل عنيفة من البلدان المتقدمة وأنه قد يكون من الأولى والأنسب ضمان عدم تمديد الوقف الحالي المنطبق على هذه الضرائب.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

17- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، السيد طارق محمد عارف إسلام (بنغلاديش) رئيساً، والسيدة كلارا مانويلا دا لوز ديلغادو خيسوس (كابو فيردي) نائبة للرئيس - مقررّة.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

18- أقرّ اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي، أيضاً في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/MEM.8/19). وكان جدول الأعمال كما يلي:

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 3- تحسين مجال السياسة العامة من أجل استراتيجيات التنمية: القدرات الإنتاجية، وإضافة القيمة، والتنويع الاقتصادي.
- 4- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند 4 من جدول الأعمال)

19- أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، لنائبة الرئيس والمقررة، بأن تضع تحت إشراف الرئيس الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بدورته السابعة بعد اختتام الاجتماع.

الحضور *

- 1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر:
- | | |
|---------------------------------|----------------|
| العراق | الاتحاد الروسي |
| غامبيا | الأرجنتين |
| الفلبين | إسبانيا |
| فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) | أنغولا |
| فنلندا | باكستان |
| كابو فيردي | بنغلاديش |
| كمبوديا | تركيا |
| الكونغو | جامايكا |
| المغرب | جزر البهاما |
| نيبال | زمبابوي |
| النيجر | سري لانكا |
| | الصين |
- 2- وكانت المنظمة الحكومية الدولية التالية مُمثلةً في الدورة:
جامعة الدول العربية
- 3- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة التجارة العالمية
- 4- وكانت المنظمة غير الحكومية الدولية التالية مُمثلةً في الدورة:
اللجنة العامة
مؤتمر التجار العالمي

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركات والمشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة